مجلس النواب

الفريق الاشتراكي - المعارضة الإتحادية الرباط في 2025/10/22

الرقم : 16019

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

مآل مشروع قانون الدفع بعدم دستورية القوانين

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

عرفت الولاية التشريعية الحالية مناقشة مشروع القانون التنظيمي 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين، والمصادقة عليه وفق مسطرة التشريع الجاري بها العمل.

وبالنظر لكونه قانونا تنظيميا، وهو بذلك أحد القوانين التنظيمية المتعثرة، وبالنظر أيضا للسرعة التي فرضتموها في مناقشته على اعتباره أحد القوانين المهمة والمؤثرة بشكل كبير على مسارات التقاضي في بلادنا، والتي من شأنها تعزيز حماية الحقوق والحريات المكفولة دستوريا، فإن توقف مساره عقب قرار المحكمة الدستورية 207.23، وغياب أي أفق منظور لعودته لسكة التشريع يجعلنا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- من يتحمل المسؤولية في تعثر إخراج هذا القانون؟

- أي أفق وضعتموه لمعالجة هذا التعثر لضمان خروج هذا القانون التنظيمي إلى الوجود؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مليكة الزخنيني